ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

ثلاثية الخميني النضالية وزوال «اسرائيل»

د. محمد صادق الحسيني

إنطلاقا من مقولات...اليوم ايران وغدا فلسطين/ واعلان الجمعة الاخيرة من رمضان يوماً عالميا للقدس/ وتأسيس قوة القدس في الحرس الثوري جيشا لتحرير القدس، انطلق الامام الخميني بنضاله بعد نجاح الثورة الاسلامية، بمنطق جديد للنضال، في العهد العتيد، لم يكن طوباويا يوما ولا عدميا وهو يتقدم الخطى بثبات وتؤدة ويقين باتجاه تحقيق النصر على سلطة القمع الشاهنشاهية الرجعية منذ العام ١٩٦٣ حتى تحقق نصره المظفر في العام ١٩٧٩.

بل كان ثوريا واقعيا عمليا وعلميا ، وبتدبير منقطع النظير وهو يقود عملية التغيير الكبرى ليس فقط في بلاده بل وعلى مستوى الامة،في زمن كان فيه الفكر الغالب في التحليل والعمل والنضال ما كان يسمى «الفكر الاشتراكي العلمي «،والذي عرف وانتشر وشاع آنذاك بالماركسية اللينينية ، والذي كان حجر الرحى فيه مقولة انجلز الشهيرة:

"المادية الديالكتيكية"

وهي فلسفة العلم والتاريخ والطبيعة بمنظار اوروبي والتي تقوم على أهمية ظروف العالم الواقعي، والذي تحول فيما بعد الى شعار:

"الواقع كما هو"

فاذا بإمام الثورة والاحتجاج الديني الامام روح اللّه الموسوي الخميني العظيم ينفرد من بين علماء الساحة الاسلامية آنذاك باسلوب متميز وفريد من نوعه في النضال

معتمداً الاسلوب الواقعي العلمي الملموس ذاته ، طريقاً لاسقاط اعتى العتاة في الاقليم ، اي شاه ايران ، والذي كان يومها اللاعب الاقليمي الاهم والاخطر باعتباره كلب الحراسة الامريكي ، وشرطي المنطقة ، عند الامبريالية الامريكية، مقدمة لاسقاط شريكه الاسرائيلي ، لينتهي الامر بهزيمة سيدهم الامريكي

متخذاً من حديث شريف للرسول الاعظم (صلى اللّه عليه وآله) وهو النبي العربي محمد بن عبد اللّه :

"اللهم ارني الاشياء كما هي ، ثم ارني الحق حقا وارزقني اتباعه وارني الباطل باطلاً وارزقني اجتنابه".

نهجاً للتغيير والعمل الثوري ويمضي فيه بكل ثبات واستقامة دون كلل او ملل او تراجع او ضعف، ما افرز عمليا منظومته النضالية الثلاثية التي سيسجلها التاريخ باسمه، لتنتهي بسقوط الطاغية وصعود قوى التحرر التقدمية الايرانية ومن ثم الاقليمية والعالمية.

نجاح الامام الخميني داخلياً ، جعله ينتقل فورا الى مشروع تحرير العالم بنفس الاسلوب والطريقة، فكان مشروعه الفريد والمتميز أيضا والذي تلخص بالاتي :

رأس الشر لا يكفي ان نصفه بالامبريالية فقط، بل يجب وصفه كما هو اي الشيطان الاكبر ورأس الحربة في مشروعه الاقليمي ، لا يكفي ان نسميه بالقاعدة المتقدمة

للامبريالية الامريكية، بل علينا ان نصفها كما هي ايضاً اي:

الغدة السرطانية.. وحتى تنجح خطة اقتلاع الغدة السرطانية وهزيمة الشيطان الاكبر ، فلا يكفي ان يقاتل المسلمون او الاسلاميون لوحدهم ، بل لابد من حشد كل الطاقات اي:

حشد المستضعفين في كل مكان.. وهكذا تكون الامور قد استوت باتجاه تغيير كل معادلة الظلم العالمي انطلاقا من اقتلاع ام المنكر أي «اسرابيل» ، واستعادة ام المعروف حقها ، اي استرجاع فلسطين حقها المغتصب .

وفي هذه الاثناء سيتسنى للمستضعفين في العالم حشد الطاقات للقضاء على الشيطان الاكبر .

وهكذا كانت قوة القدس،وكان قاسم سليماني،وهكذا نشأ محور المقاومة برعاية الامام الخامنئي وقيادة السيد نصر اللّه،الى ان تبلورت فيما يمكن تسميته هيئة اركان جيش تحرير فلسطين المتشكلة عمليا من ستة جيوش تحاصر الكيان الصهيوني ، وهي جيوش ايران سورية لبنان العراق اليمن فلسطين.

في هذه الاثناء وعندما وصلت محطة نضال المنظومة الثورية الخمينية الى مآلاتها ومع طوفان الاقصى الفلسطيني ، ها هو العالم يتماهى عمليا مع مشروع تحرير فلسطين، ما يمكن ان يؤدي في المستقبل القريب الى بروز قوة عالمية (قطب جديد) جديدة تمثل تحالف الصين وروسيا و ايران ، ضد الفاشية والنازية وامبراطورية الغرب الجماعي الامريكية،انها استراتيجية قيام الخير كله ضد الشر كله.

ما سيعني بالجيو استراتيجيا انتقال مركز ثقل العالم عمليا من الغرب الى الشرق، وهي صيرورة نضالية ستمضي بقوة السنن الكونية الى هدم العالم القديم ، اي انهيار عالم الاستعمار الظالم القديم منه والجديد رويداً رويداً، فيما سينهض بالمقابل عالم الخير والقسط والعدل ويتقدم رويدا رويدا.

انها الثلاثية الذهبية التي اطلقها امام الثورة والاحتجاج الديني من بوابة الثورة الاسلامية الايرانية لترى النور قريبا،تحت عنوان :

تحالف المستضعفين المتمثل بثلاثي الشرق الصاعد الانف الذكر، ضد المستكبرين المتمثل بالشيطان الاكبر الامريكي وحلف الناتو والغدة السرطانية الآيلة الى التدمير والزوال..

عالم ينهار

عالم بنهض

بعدنا طيبين قولوا اللّه.

خيار السلام العبثي

ايهاب شوقي

كشف فشل أعضاء مجلس الأمن الدولي منذ أيام في التوصل إلى توافق بشأن مسعى الفلسطينيين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، مدى عبثية خيار السلام ومدى ضعف السلطة الفلسطينية التي تقدمت بالطلب بعد خضوعها لسنوات لوهم السلام ووصفها لصواريخ المقاومة بالصواريخ العبثية.

وامتدت نغمة عبثية خيار المقاومة للمتخاذلين العرب بمختلف مناصبهم، وقام هؤلاء بتسفيه خيار المقاومة ووصفه بالمغامرات، ومارسوا الدعايات المكثفة لخيار السلام المزعوم باعتباره الخيار الاستراتيجي والذي ثبت بعد كلّ هذه السنوات من اعتمادهم له أنه مجرد عبث وأنهم تحولوا باتّباعه لمجرد دمى للعدو وأميركا ولا وزن لهم في استرجاع أدنى حقوق الشعب الفلسطيني، بل ولا حتّى حمايته من القتل وحرب الإبادة.

بينما أثبتت المقاومة أنها وبأقل الإمكانيات قادرة على كشف العدوّ وفضحه سياسيًّا وأخلاقيًّا، وأيضًا إيصاله إلى حالة من الانكشاف الاستراتيجي عسكريًّا، ناهيك عن تفجير الانقسامات وكشف مواطن الخلل البنيوي في هذا الكيان المؤقت.

ولا شك أن اعتماد العدوّ الرئيسي على أميركا وترسانتها العسكرية في مواجهة قطاع محاصر لا يمتلك دفاعًا جويًا ولا دبابات، بل يعتمد على الأسلحة الخفيفة والصواريخ البدائية، كشف حجم اهتراء هذا الكيان، كما أن تطاوله على إيران وتعهد إيران بالرد كشف حجم الرعب والاستغاثة بأميركا والغرب لقطع الطريق على رد مشروع على العدوان، فما بال هذا الكيان لو أعلنت إيران الحرب رسميًا عليه؟!

وما يثير الشفقة والاشمئزاز هو استمرار

الأصوات المنادية بالسلام المزعوم، وتأكيد الأنظمة الرسمية العربية على مصطلح وخيار السلام مع هذا الكيان مفترضة أن أميركا وسيط وأن الكيان يمكنه رد احق للشعب الفلسطيني دون استخدام القوّة ودون اتباع خيار المقاومة.

وباستعراض سريع لخيار السلام المزعوم منذ اتباعه رسميًا، يمكن بيان مدى الخداع والاستهتار بمن اتبعوه، وربما تجلى ذلك رسميًا، في سبتمبر ٢٠١١، عندما تقدم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بطلب «انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة» ولم تثمر هذه المبادرة عن شيء، وكلّ ما ناله الفلسطينيون هو وضع «دولة مراقبة غير عضو» في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٢.

ومنذ العام ١٩٩١، عندما عقد مؤتمر «مدريد للسلام» بهدف التوصل إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات المباشرة على مسارين: بين «إسرائيل» والدول العربية، وبين «إسرائيل «والفلسطينيين، استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، تقرر أن تركز مفاوضات المسار متعدد الأطراف على قضايا على مستوى المنطقة مثل البيئة وتحديد الأسلحة واللاجئين والمياه والاقتصاد. وتوجت سلسلة من المفاوضات اللاحقة في عام ١٩٩٣ بالاعتراف المتبادل بين «حكومة اسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل للشعب الفلسطيني، والتوقيع على إعلان المبادئ المتعلّق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (اتفاق أوسلو).

أي نال العدوّ اعتراف منظمة التحرير ولم يحصل الفلسطينيون على أي حق في المقابل، وأرجأ مؤتمر عام ١٩٩٣ بعض القضايا إلى مفاوضات الوضع النهائي اللاحقة، التي عقدت في عام ٢٠٠٠ في كامب ديفيد وفي عام ٢٠٠١ في طابا، ولكن ثبت أنها غير حاسمة.

وفي عام ٢٠٠٢، أكد مجلس الأمن مجرد رؤية الدولتين كعنوان فارغ من المضمون التنفيذي والعملي والقانوني، وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت الجامعة العربية مبادرة السلام العربية. وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت اللجنة الرباعية التي ضمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة مبادرة خريطة طريق لحل الدولتين. وعقدت شخصيات إسرائيلية وفلسطينية بارزة في عام ٢٠٠٣ اتفاق جنيف غير الرسمي «للسلام".

وفي عام ٢٠٠٦، وفي أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية، قدمت اللجنة الرباعية مساعدة للسلطة الفلسطينية على التزامها بنهج اللاعنف والاعتراف بـ«إسرائيل» وقبول الاتفاقات السابقة.

وفي عام ٢٠٠٧ فرضت «إسرائيل» حصارًا على قطاع غزّة. وفشلت عملية أنابوليس للمحادثات التي عقدت في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم.

وحظي برنامج السلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ لبناء مؤسسات الدولة بدعم دولي واسع النطاق. وانهارت جولة جديدة من المفاوضات في عام ٢٠١٠ نتيجة الاستمرار في عمليات الاستيطان الإسرائيلي. وفي عام ٢٠١١ قام الرئيس محمود عباس بتقديم طلب فلسطين للحصول على العضوية في الأمم المتحدة. ولم يسفر الطلب عن شيء سوى اعتراف اليونسكو بفلسطين كعضو فيها.

وأقصى ما حصل عليه الفلسطينيون أمميًا، كان في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما منحت فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وأعلنت الجمعية العامة عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

واستمر التلاعب والخداع والتسويف إلى أن أعلنت الإدارة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل» في عام ٢٠١٧، وبعد ذلك، نقلت الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى سفاراتها إلى القدس.

وفي عام ٢٠٢٠، ألقيت «مبادرة السلام» العربية في القمامة، بعد أن توسطت الولايات المتحدة في اتفاقات لتطبيع العلاقات بين «إسرائيل» والإمارات والبحرين والسودان والمغرب، في ما عرف بالاتفاقات الإبراهيمية.

واستخدمت الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ السبعينيات من القرن العشرين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لإحباط مشاريع قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو تطالبها بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. ومنذ أولى جلسات مجلس الأمن وحتّى شباط/فبراير ٢٠٢٤، استعملت أميركا حق الفيتو لصالح «إسرائيل» ٤٥ مرة.

والسؤال هنا، كيف يجرؤ أصحاب «خيار السلام» على التمادي في المناداة به؟ وكيف يجرؤ هؤلاء على التعامل مع أميركا كوسيط؟ وكيف يجرؤ هؤلاء على تسفيه خيار المقاومة بعد ما نجح فيه من هدم لهيبة الكيان وفضح لوجهه الحقيقي وزلزلة لأركان بقائه؟

غزة ومعركة إصلاح الديمقراطية الأميركية

ليلى نقولا

حرّكت حرب غزة المياه الراكدة في الغرب، وجعلت تأييد «إسرائيل» مكلفاً بدل أن يكون ورقة رابحة صافية يلجأ إليها المسؤولون في الغرب لكسب النفوذ والحصول على الدعم.

كأن ما يعانيه الرئيس الأميركي جو بايدن من إحراج انتخابي وسياسي في الولايات المتحدة الأميركية ليس كافياً، ليخرج منافسه الرئيس السابق دونالد ترامب، فيتهمه بالتخلي عن «إسرائيل»، ويقول: «بايدن فقد السيطرة تماماً على الوضع في إسرائيل. لقد تخلى عن إسرائيل أي شخص يهودي يصوت لديمقراطي أو يصوت لبايدن، يجب أن يتم فحص رأسه".

عملياً، فرضت حرب غزة إيقاعها على الانتخابات الأميركية في سابقة لم تعهدها الانتخابات الأميركية من قبل، إذ إنّ الاقتصاد والأمور الداخلية غالباً ما تكون هي المعيار الحاسم في المنافسة الانتخابية، ولا تشكّل السياسة الخارجية الأميركية عاملاً أساسياً في الانتخابات إلا إذا كانت تعني الناخبين الأميركيين مباشرة.

في العصر الحديث، شكّلت حرب العراق مادة للتجاذب الانتخابي عام ٢٠٠٨، بسبب رغبة الجمهور الأميركي في عودة الجنود الأميركيين إلى منازلهم، وخصوصاً بعد مقتل الآلاف منهم. وهكذا، طرح المرشح الديمقراطي باراك أوباما برنامج «الأمل» لإعادة الجنود إلى منازلهم وإنهاء الحرب. وبالفعل، قام عام ٢٠١١ بإعلان انتهاء العمليات العسكرية في العراق وسحب الجيش الأميركي بعد فشل التوصل إلى اتفاق مع العراقيين على تمديد مهمة القوات.

أما اليوم، فتشكّل حرب غزة عاملاً أساسياً في الانتخابات الأميركية، ليس في

برامج المرشحين المتنافسين، بل داخل الحزب الديمقراطي نفسه، وتهدد بخسارة محققة لجو بايدن ضد غريمه دونالد ترامب الذي تبدو حظوظه أوفر في ظل تماسك قاعدته الشعبية، وتوافق آراء الجمهوريين بشكل عام مع طروحاته، سواء في القضايا الداخلية أو في دعم «إسرائيل".

لا شكّ في أن الديمقراطية الأميركية والنظام الانتخابي الأميركي فريد من نوعه من ناحية قدرة اللوبيات على دعم المرشحين والتأثير في النتائج الانتخابية، كما يتأثر بالمال، إذ تعتبر قدرة المرشحين على جمع المال جزءًا أساسياً من نجاح حملاتهم الانتخابية.

وبناءعليه، ما تأثير حرب غزة؟ وكيف ستؤثر في الديمقراطية الأميركية بشكل عام؟

- تأثير المال واللوبيات

لطالما عُرف النظام الأميركي بسيطرة اللوبيات والمال، إذ يشير العديد من الباحثين والسياسيين الأميركيين إلى أن المال قوّض الديمقراطية الأميركية الحقيقية، وأن اللوبيات باتت تسيطر على القرار الخارجي الأميركي، وخصوصاً اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة (أيباك)، الذي يستطيع أن يقتصّ من معارضيه من النواب بمنع انتخابهم أو التجديد لهم، إضافة إلى قدرته على تحقيق شبه إجماع على تأييد «إسرائيل» في الكونغرس والسياسة والإعلام والجامعات وغيرها.

وربما تكون الإبادة التي حصلت في غزة قد أعادت تسليط الضوء وبقوة على تأثير اللوبي اليهودي، وعلت الأصوات المعترضة على تأثيره وقدرته على منع الاعتراض الشعبي من تحقيق أي اختراق على مستوى النواب الذين يخشون على مستقبلهم السياسي، وكشفت كيف يتمّ تقويض الديمقراطية عبر منع الاعتراض على سياسات «إسرائيل»، وخصوصاً بعد طرد مسؤولي الجامعات في بلد هو رمز الحريات والديمقراطية وحرية التعبير.

- انفصال النخب عن القواعد الشعبية

كانت انتخابات عام ٢٠١٦ تاريخية في الولايات المتحدة، إذ يتم اللجوء إليها كمثال عن انفصال النخب عن القواعد الشعبية وعدم الأخذ بما تريده بعين الاعتبار. في ذلك الوقت، أصرّت النخب في الحزب الديمقراطي على ترشيح هيلاري كلينتون، التي كان معظم ناخبي الحزب الديمقراطي لا يؤيدونها ويحمّلونها مسؤولية مقتل السفير الأميركي في ليبيا، وبعضهم يعتبرها «داعية حرب".

وبالرغم من الاعتراضات الشعبية داخل الحزب، وقيام مجموعات كبيرة بالدعوة إلى ترشيح بيرني ساندرز مكانها، أصرت النخب في الحزب الديمقراطي على ترشيحها متحدية الأصوات الشعبية الاعتراضية، ما دفع الكثير من ناخبي الحزب إلى الامتناع عن التصويت، وفاز دونالد ترامب.

واليوم، تحاول نخب الحزب الديمقراطي تكرار الخطيئة السابقة بالإصرار على ترشيح جو بايدن الذي أظهرت الانتخابات التمهيدية أن نسب «غير الملتزمين» بالتصويت له كبيرة جداً، وأن حظوظه بالفوز ضئيلة.

وهكذا، ومع تزايد حجم الاعتراض داخل الحزب الديمقراطي على ترشيح بايدن، لما يعتبرونه مساهمته ودعمه للإبادة في غزة، تحاول الإدارة الأميركية، ومعها النخب في الحزب الديمقراطي، ابتزاز الناخبين الديمقراطيين، عبر دعوتهم إلى التصويت لجو بايدن، والتهويل عليهم بأن امتناعهم سوف يكرر نتائج عام ٢٠١٦، ويجعل دونالد ترامب يفوز بالانتخابات.

ولعل اللافت في هذه الحركة الشعبية الاعتراضية داخل الحزب الديمقراطي أن العديد من هؤلاء يعتبرون أن فوز دونالد ترامب هو أحد أهون الشرور، وأنه ضروري لإعادة الديمقراطية إلى داخل حزبهم، إذ تكون درساً للنخب الحاكمة للعودة للاستماع إلى صوت الناخبين، وهو الأساس في الديمقراطية، حيث يكون الشعب مصدر السلطة، ويتم الأخذ برأيه في نوابه وممثليه في السلطات.

في المحصلة، لقد حرّكت حرب غزة المياه الراكدة في الغرب، وجعلت تأييد «إسرائيل» مكلفاً بدل أن يكون ورقة رابحة صافية يلجأ إليها المسؤولون في الغرب لكسب النفوذ والحصول على الدعم المادي وتأييد اللوبيات التي تسيطر على الإعلام والشركات الكبرى الممولة للحملات الانتخابية..

وما الإحراج والكلام المزدوج الذي يقوم به الرئيس الأميركي جو بايدن وإدارته حول دعم «إسرائيل» والادعاءات الكلامية بالغضب من نتنياهو وضرورة حماية المدنيين سوى دليل على أن حرب غزة استطاعت فرض نفسها وبقوة في مواجهة سطوة المال واللوبيات.